

حسين مجاور رئيس اتحاد عمال مصر: مطالب «عمال المحلة» مشروعة - المصري اليوم-

حوار محمد عنوز ٢٠٠٧/١٠/١٤

تشهد مصر موجة مستمرة من الاحتجاجات العمالية منذ وصول حسين مجاور إلي كرسي رئاسة اتحاد عمال مصر، لدرجة أن البعض يحمله مسؤولية هذه الاعتصامات والمظاهرات والإضرابات العمالية المتوالية، التي كان آخرها قبل أيام اعتصام عمال غزل المحلة.

مجاور يري من جانبه أن الاحتجاج حق مشروع للعامل، في ظل حالة الغلاء الحالية، كما أن الاعتصامات لا تقلقه، وقال في حوار له «المصري اليوم»: إن مطالب عمال غزل المحلة كانت مشروعة، خاصة أن هذا القطاع كان مهملًا منذ عهد حكومات سابقة.

وأكد رئيس اتحاد العمال، أن الحد الأدنى للأجور في مصر غير عادل ولا يتوافق مع زيادات الأسعار، مطالباً بإعادة النظر في هذا الأمر، وقال: في كل الأحوال يجب ألا يقل أجر العامل عن أجر الشغالة.

في الحوار أجاب مجاور عن أسئلة تتعلق بأسباب تصاعد الاحتجاجات العمالية في عهده، وحقيقة الخلافات القائمة بينه وبين عائشة عبدالهادي وزيرة القوي العاملة والسياس المتبادل بينة وبين المنظمات الحقوقية والإخوان المسلمين في القضايا التي تخص العمال، وموقف اتحاد العمال من ترشيح جمال مبارك لرئاسة الجمهورية، وأمور أخرى كثيرة سوف يكشف عنها الحوار التالي.

* مر ما يقرب من العام علي رئاستكم اتحاد العمال فما تقييمك لأداء الاتحاد خلال تلك الفترة ؟

- رغم الهجوم الشرس الذي يتعرض له الاتحاد من بعض المغرضين، ومن لهم أهواء شخصية فأنا راض تماما عن أداء التنظيم النقابي خلال الفترة الماضية، خاصة أنني قد تسلمت الاتحاد في ظل مناخ سيئ، وترد عام للأوضاع نتيجة تراكمات السنوات الماضية.

* وما تقييمك لأداء أعضاء التنظيم النقابي الجدد؟

- لقد أفرزت الانتخابات العمالية عناصر جديدة، ولا أنكر أنهم في حاجة لمزيد من التدريب والتأهيل، من أجل مواكبة متطلبات المرحلة الجديدة، خاصة في القطاعات التي تعاني من تدني الأجور، ومنها علي سبيل المثال قطاع الغزل والنسيج، الذي كان مسؤولاً عنه بكل أسف رئيس الاتحاد السابق.

* هل معني هذا أنك تحمل السيد راشد مسؤولية مشاكل العاملين في قطاع الغزل والنسيج؟

- لقد فوجئت بأن هذا القطاع كان مهملًا، لدرجة أن الحكومات السابقة كانت لا تنظر إليه نظرة موضوعية، حتي اقتحم الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار، مشاكل شركات الغزل والنسيج وبدأ في سداد ديونها، وضح استثمارات جديدة بها.

* لماذا لم نشهد هذه الصحة العمالية في عهد السيد راشد وانفجرت في عهدكم؟

- هناك حراك سياسي بدأ في البلد ازدادت معه مطالب العمال، خاصة في ظل حالة الغلاء المعيشي،

كما أن أوضاع الاقتصادية هذا العام تختلف كلياً عن الماضي، كما أن أزمات كلها متمثلة في قطاع أو قطاعين أحدهما الغزل والنسيج لما يعانيه من مشاكل، وعموما فقد تم الاتفاق مع الحكومة علي إعادة بناء شركات قطاع الأعمال بصفة عامة، وهذا القطاع بصفة خاصة بنهاية عام ٢٠٠٨، أما المشاكل الأخرى التي

تظهر علي الساحة، فهي بسيطة ويتم التعامل معها بشكل سريع.

* ما سبب هجومكم وخلافكم المتواصل مع المنظمات الحقوقية، رغم أنكم منظمات أهلية لابد أن تتكاملوا فيما بينكم؟

- نحن لا نهجم أحدا ونفتح أبوابنا لجميع التيارات والاتجاهات للحوار العقلاني، الذي يخدم مصلحة مصر و العامل البسيط، أما الخارجون عن الأطر العامة الذين يعملون ضد مصلحة البلد، ويهدفون إلي الإثارة لأغراض سياسية، فنحن نرفض أسلوبهم وهم لا يريدون الدخول معنا في حوارات لأن أهدافهم معروفة ومحددة مسبقاً.

* هناك اتهامات لاتحاد العمال بأنه اتحاد حكومي، فما سبب ذلك؟

- لسنا اتحادا حكوميا ولا تتبع الأحزاب ولا أي منظمات أخرى في مصر، فنحن تنظيم نقابي مستقل له حريته واحترامه، ونحرص علي التعامل مع الحكومة مثل حرصنا علي التعامل مع جميع الاتجاهات والتيارات الأخرى لخدمة عمالنا، وهذا الاتهام موروث من سنوات سابقة، نتيجة بعض التصريحات، التي كانت تصدر عن رئيس الاتحاد السابق، والتي جعلت البعض يتخيل أننا اتحاد حكومي.

* وهل تتعاونون كاتحاد عمال مع الإخوان المسلمين؟

- نحن نتعامل مع أي مواطن مصري في إطار الشرعية ومن لا يملك هذه الشرعية فهو خارج علي القانون.

* لماذا لا تتعاونون مع الإخوان المسلمين علي الرغم من أنهم أقرب إلي العمال من القيادات النقابية؟

- العكس هو الصحيح، فأعضاء التنظيم النقابي يملكون الحرفية الكاملة، التي لا يستطيع أحد أن يتغلب عليهم بها في مواقع العمل، ولكن الإخوان يحاولون استغلال أزمات الناس دينياً، من أجل تحقيق مكاسب سياسية بخلط الدين بالسياسة، وهو أمر خطير يجب يتوقفوا عنه ويتعدوا عن العمال، وليذهبوا لممارسة السياسة في مكانها الطبيعي وليرحموا العمال، ويتركوهم لحل مشاكلهم ونحن معهم قادرين علي مساعدتهم واسترداد حقوقهم بما نمتلكه من شرعية.

* أعلنت بعض المنظمات الحقوقية في تقارير لها أن النصف الأول من العام الحالي شهد ٢٨٦ احتجاجاً وتشريد ٧٥ ألف عامل وانتحار ٢٦ آخرين.. فما تعليقك؟

- أشك في صحة بيانات هذه التقارير.. وأؤكد أنها غير صحيحة ومغالي فيها، ويا ليتهم يأتونا بأسماء المنتحرين والمفصولين لنفند أكاذيبهم للرأي العام، وعلي أي حال فالاتحاد يعد حالياً حصراً شاملاً لأعماله عن العام الماضي، ومنها الاعتصامات التي تعامل معها وحلها والاتفاقيات التي أبرمها مع أصحاب الأعمال فيما يخص المشاكل العمالية.

* هل الاحتجاجات العمالية التي شهدتها مصر خلال الفترة الماضية وهي الأوسع في تاريخ مصر، لا تثير مخاوفك؟

- الاحتجاج هو حق شرعي للعامل، وهو ثقافة جديدة لم يتعود عليها المجتمع في مصر، والاعتصامات لا تقلقنا ولا تخيفنا، لأن سقف تعاملنا الوحيد فيها هو رئيس الجمهورية، ومن دونه نتعامل معه بندية.

* ما رأيك في برنامج الخصخصة وتأثيره علي العمال؟

- الخصخصة سياسة دولة ومرتبطة بتغيرات عالمية موجودة وما يهمنا في تطبيقها هو وجود علاقة عمل متوازنة بين العامل ورب العمل، سواء كان حكومة أو قطاع أعمال أو خاصاً، وذلك من أجل الحفاظ علي حقوق عمالنا.

* وهل تري أن أسلوب القطعة الذي تتعامل به الحكومة مع القضايا العمالية مناسب لمواجهتها حالياً في ظل

محاولات استغلال قضايا العمال سياسياً؟

- لا يوجد تعامل بالقطعة في القضايا العمالية، ولكن الخلل الإداري الموجود في بعض الشركات، هو الذي يؤدي لحدوث المشاكل، ويعكس أن القضايا العمالية يتم التعامل معها بأسلوب القطعة.

* هناك اتهامات للقيادات العمالية بالضعف والانفصال عن القواعد العمالية.. فما تعليقك؟

القيادات العمالية ليست ضعيفة، ولا يمكن أن تكون منفصلة عن القواعد التي أجمعت علي اختيارها، ولكن هناك بعض الحرفية للعمل النقابي لم يكتسبها عدد من القيادات الجديدة، ونحاول أن نزودهم بها حالياً من خلال التدريب والتثقيف.

* لماذا تزايدت المطالبات العمالية بسحب الثقة من أعضاء التنظيم النقابي الجدد منذ بداية الدورة وحتى الآن؟

- هذه المطالبات من تأثير الانتخابات العمالية التي مازالت تأثيراتها ممتدة حتي الآن، وتتدخل فيها تصفية حسابات.

* ما أسباب تصاعد طلبات العمال؟

- عمال مصر لا يعرفون المزايدة في طلباتهم، والدليل علي ذلك أحداث اعتصام عمال المحلة، التي لم يعرف أحد خلال الأربعة أيام الأولي من الاعتصام المطالب الحقيقية لهم، نتيجة التداخلات الخارجية من قبل من يطلقون علي أنفسهم نشطاء حقوق الإنسان، الذين حاولوا تضخيم الأمور بالمنشورات،

وعندما توجهنا إلي الشركة وجدنا مطالب العمال مشروعة، وأبسط مما تم تضخيمها للرأي العام، فتمت الاستجابة لها علي الفور من الدكتور محمود محيي الدين، ورئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج.

* لماذا لا نشعر بوجود الاتحاد في كثير من المشاكل العمالية، إلا عندما تتفاقم ومثل اعتصام عمال المحلة الذي لم تتدخلوا فيه، إلا بعدما كادت تنذر الأمور بكارثة؟

- هذه ادعاءات واهية وكاذبة وراءها أفراد يبحثون عن دور البطولة لأغراض شخصية، ومن غير المعقول أن يكون لدينا أزمة ونتهرب منها، إلا أنني حريص علي العمل في صمت بعيداً عن الإعلام ولدي يومياً كم من المشاكل يتم التعامل معها وحلها، ولو أنا «غاوي شهرة» لأفصحت وتفرغت للدعا الشخصية لنفسي، بالنسبة للمحلة لم نبتعد لحظة عن أحداثها، وكنا نتبعها لحظة بلحظة مع الدكتور محمود محيي الدين، ورئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج ورئيس نقابة عمال النسيج.

* ولماذا التحفظ في علاقتكم بوسائل الإعلام؟

- لا أعرف أسلوب التطفل علي الإعلام مثل الآخرين، وأحب إنجاز ما أقوم به من أعمال في هدوء لأن هذا هو واجبي الذي جئت من أجله.

* هل تعتقد انحسار الأزمات العمالية في المستقبل في ظل عدم وجود حد أدني للأجور؟

- الحقيقة أن الحد الأدنى للأجور في مصر غير عادل، ولا يتوافق علي الإطلاق مع الأسعار، وأنا طالبت رئيس الوزراء بضرورة قيام المجلس الأعلى للأجور بوضع تصور بشأن الحد الأدنى لدخل الأسرة لنتحاور عليه مع الحكومة، ومنظمات أصحاب الأعمال من أجل التوصل لحد أدني يتوافق مع المتطلبات المعيشية.

* في تصورك ما قيمة الحد الأدنى للأجر الذي يمكن الاتفاق عليه؟

- من الصعب تحديد مبلغ معين، ولكن علي سبيل المثال لا بد ألا يقل عن أجر الشغالة.

* لماذا تجاهلت الوزارة في حل أزمة المحلة وأنهيتها بعيدا عنها كما كان يحدث من قبل؟

- لم تتجاهل الوزارة ولا يوجد انفصال بيننا، ولكن في أزمة المحلة هي ليست صاحبة قرار لتفاوض معها، ولا تملك أن تقول امنحوا العمال حقوقهم أو لا تعطوهم إياها، ودورها في الأزمات العمالية رقابي فقط، ويقتصر علي حفظ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بين العمال وأصحاب الأعمال، وهو ما تم بالمحلة حيث تفاوضنا كتنظيم نقابي مع أصحاب القرار الحقيقيين، وهم وزير الاستثمار ورئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج.

* وما دامت ليست صاحبة قرار فلماذا تمت دعوتها للمؤتمر الصحفي الذي عقد باتحاد العمال عقب إنهاء الأزمة مباشرة؟

- لم نوجه للوزارة الدعوة لحضور المؤتمر، وهي التي أبدت رغبتها لوزير الاستثمار في الحضور وعندما أبلغني الدكتور محمود محيي الدين رحبنا بقدمها لبيت العمال.

* لماذا تتهم بأن سياستك في العمل تعوق ما تحاول الوزارة إنجازه فيما يتعلق بالمشاكل العمالية؟

- بالعكس فأنا مصلحتي مع أي شخص يسهم في إنهاء الأزمات العمالية، وعائشة عبدالهادي لديها من وسائل الاتصال كما لدينا من أدوات تساعد في إنهاء المشاكل.

* هل ساهم موقعك الحزبي في الوصول لرئاسة اتحاد العمال؟

- أنا نقابي قبل أن أكون حزبيا ولو خيرت بين العمل النقابي وأي عمل آخر لفضلت العمل النقابي الذي أمارسه منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن، وساهمت خلال ١١ عاما منها توليت فيها أمانة صندوق الاتحاد في إقامة منشآت، تكلفت نحو ٢٦ مليون جنيه، ونميت الموارد من ٣ ملايين إلي ٢٦ مليون جنيه، وبلغت حاليا مواردنا نحو ٢٩ مليون جنيه.

* أليس للوزارة عائشة عبدالهادي فضل في دعمك حتي أصبحت رئيسا لاتحاد العمال؟

- ليس لعائشة عبد الهادي ولا لغيرها فضل علي، لأن رئيس الاتحاد لا يعين من قبل الحكومة، وإن كان هناك فضل لأحد فهو لزملائي وللقواعد العمالية التي اختارتني لأمتثلها.

* هل تغار من شعبية عائشة عبد الهادي بعد أن أصبحت وزيرة للقوي العاملة؟

- ليس هناك تنافس بيني وبينها لأغير منها، وبالعكس المفروض أننا نكمل بعضنا بصفتنا النقابية.

* ألا تحلم بمقعد وزارة القوي العاملة؟

- أنا لا أحلم بأي مواقع وزارية ولا أبغي أكثر من موقعي الذي تفرغت له تماما حتي إنني لا أمارس سوي العمل النقابي بجانب البرلماني والحزبي فقط.

* كم تبلغ حصيلة دخلك من الاتحاد مقابل هذا التفرغ؟

- أنا لا أتقاضى مليما من الاتحاد ولا المؤسسات التابعة له، لأنني متطوع للعمل النقابي.

* هل تقبل وصاية الوزارة ولا غيرها علي التنظيم النقابي بصفته النقابية؟

- لا أقبل وصاية الوزارة ولا غيرها علي التنظيم النقابي، والوزارة ليس لها علاقة بالتنظيم النقابي، أكثر من كونها الجهة الإدارية المنوط بها تنفيذ قانون العمل.

* بصراحة ما طبيعة العلاقة بينكما الآن؟

- عادية.

* وما سبب انقطاع الوزيرة عن اتحاد العمال حالياً، رغم أنها كانت مقيمة به في أوقات الأزمات السابقة؟

- كانت ظروف الفترة الماضية تتطلب تنسيقاً أكبر بيننا، أما الآن فكل منا لديه أعماله وأشغاله، كما أن هذا يأتي في إطار الاستقلالية حتي لا يقول أحد إن الحكومة تدير الاتحاد.

* وما أسباب المشاكل والصراعات القائمة بينكما منذ انتهاء الانتخابات العمالية؟

- لا توجد مشاكل ولا صراعات، وما أحرص عليه هو ألا يكون هناك خلط للأوراق، وعدم التدخل من أحد في شؤون الاتحاد، لأنني لا أتدخل في أعمال وزارتها أو أي وزارة أخرى.

* هل هناك محاولات حكومية للسيطرة علي اتحاد العمال؟

- أنا لا و لن أسمح بهذا أبداً.

* لماذا رفضت تنفيذ العديد من قرارات الوزيرة خاصة المتعلقة منها بإقالة نائبك مصطفى منجي؟

- قرار الوزيرة كان خاطئاً، وأنا عمري ما أسمح بارتكاب الأخطاء ولا مخالفة القانون في حق أصيل لاتحاد العمال، وعلي أي حال فهي تداركت ذلك الخطأ فيما بعد وصوبته.

* ماذا عن محاولات تدخل الدكتور سيد مشعل لتغيير رئيس نقابة العاملين بالإنتاج الحربي؟

- لقد تصدينا لضغوطه ولجأنا إلي القضاء، الذي حسم الأمر لصالحنا، كما أننا رفعنا أمره للقيادة السياسية لمنع تدخله في شؤون العمل النقابي.

* لماذا الانتقادات الدولية لمصر بسبب التدخل الأمني والحكومي في الشؤون العمالية؟

- الأمن لا يتدخل في الشؤون العمالية ودوره ينحصر في مراقبة الأمن العام للتعامل مع ما يخل بالنظام العام في البلد.

* ما أسباب الاتهامات المتوالية لأعضاء التنظيم النقابي بالانحراف وإهدار المال العام؟

- لا توجد أي انحرافات مالية منذ رئاستي للاتحاد، ولن نسمح بما كان يحدث من قبل، ومن سيثبت ضده أي مخالفة لا نتهاون معه، وعلي أي حال فالمخالفات الموجودة حالياً تنحصر في المؤسسة الثقافية ونسعي لتصويبها.

* وكيف ستواجهون الانحرافات المالية التي كانت تحدث سابقاً؟

- نصلح حالياً بعض النظم والقواعد واللوائح لمنع الإسراف.

* ماذا عن مخالفات نقابتي الإنتاج الحربي والنقل البحري اللتين كشفت عنهما «المصري اليوم»؟

- هناك تحقيقات تجري حالياً بشأنها، وبمجرد انتهائها سيؤخذ القرار المناسب بشأنها علي الفور من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد.

* كيف ستواجهون المحاولات باستغلال القضايا العمالية سياسياً؟

- ليس أمامنا سوي توعية عمالنا والتواصل معهم من خلال النقابات العامة واللجان الفرعية بالشركات، خاصة

أن هذا الموضوع يخضع لعوامل كثيرة، ويا ليت الذين يحاولون استغلال القضايا العمالية سياسيا يدخلون في حوار معنا للصالح العام، وإن كان هذا أمرا مستبعدا لأنهم يتحركون وفقا لمصالح شخصية وتمويلات خارجية لا يعرف أحد مصدرها.

* وهل تعتقد أن النقابات العمالية قادرة علي القيام بهذا الدور؟

- الغالبية العظمي قوية ومستقرة وإن كان هناك بعض النقابات بها مشاكل، فنحاول مساعدتها من أجل القيام بدورها المنوط بها تجاه العمال.

* هل تعتقد أن اتحاد العمال علي المستوى المطلوب دوليا؟

- نسعي جاهدين لإصلاح الترهل الذي كان موجودا في علاقاتنا الخارجية بإعادة روابط الاتصال مع الدول والمنظمات الدولية، التي انقطعت صلتنا بها في السنوات الماضية من خلال مجموعة من الدبلوماسيين، لتعامل بشكل واع مع القضايا التي تخصنا.

* هناك مشاكل عديدة للعمال المصريين في الخارج فهل لكم دور في حل مشاكلهم؟

- اتحاد العمال مسؤول عن المصريين في الداخل فقط، ورغم ذلك وقعنا مؤخرا اتفاقية مشتركة مع الجانب الليبي من أجل رعاية مصالح عمالنا بالجماهيرية، ونسعي حاليا من خلال علاقاتنا القوية لتوقيع بروتوكولات مماثلة مع التنظيمات النقابية التي تسمح قوانينها بهذا الإجراء.

* ألا تري أن الوقت قد حان لإلغاء نسبة الـ ٥٠% عمال وفلاحين؟

- مازالت مصر في حاجة لهذه النسبة من أجل الحفاظ علي الاستقرار، ويمكن بعد ٢٠ عاما أن تتم إعادة النظر في هذه النسبة، عندما يتحسن الاقتصاد، وتكون هناك عدالة اجتماعية أكثر مما هي عليه الآن.

* ما موقفك وموقف اتحاد العمال من ترشيح جمال مبارك لرئاسة الجمهورية؟

- هذا الموضوع سابق لأوانه، «وربنا يدي الصحة للرئيس»، وعموما السيد جمال مبارك، لم يعلن عن رغبته في الترشح للرئاسة، كما أن الدستور نظم هذه العملية وأعطى الأحزاب الحق في ترشح من يمثلها.

* متي ستقدم تعديلات قانون النقابات العمالية لمجلس الشعب لتلافي السلبيات الموجودة به حاليا؟

- هناك بعض الأمور التي ندرسها حاليا، وعندما نجد التوقيت المناسب سنقدمها علي الفور، كما أن القانون الحالي ليس سيئا وإنما يحتاج للتفعيل